المسؤولية الاجتماعية والصحة من منظور التنمية المستدامة

د. شهرزاد عبيدي

مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص

لقد شكّل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وتعني "التنمية المستدامة" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة.

Abstract

The human being has been the center of definitions tackling sustainable development based on improving the levels of health care, education and social welfare. However, the term "sustainable development" refers to a pattern of development which does not neglect investing the sources of natural resources that make or break this development i.e. a development based on renewable resources and remanufacture in a way to guarantee a clean and healthy environment fit for present and future generations.

مقدمة:

تعد مواضيع التنمية بمجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على صلة وثيقة مع الإنسان، إذ يعد الإنسان هو الهدف والمحور الأساسي لها. واستحوذت هذه المواضيع حيزا كبيرا من الدراسات والأبحاث والتي قام بها العديد من الباحثين والتي كانت تهدف إلى إيجاد ووضع استراتيجيات للتنمية تتلاءم مع التقدم الحاصل في العالم؛ فالتنمية اليوم لم تعد أرقام ومؤشرات اقتصادية فقط وإنما ترسيخا للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الأفراد في صنع القرارات إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التلوث وكذلك نشر التعليم وتبني المعرفة من اجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي.

كما تعد المؤسسة هي جزء لا يتجزأ عن المجتمع الذي تنشط فيه، حيث انها تؤثر وتتأثر بمكوناته الأخرى. فالمؤسسات الاقتصادية التي ترغب في إدماج أبعاد التنمية المستدامة من أجل الربط بين سياساتها التنموية وسياساتها البيئية والاجتماعية يجب أن تكون مسؤولة اجتماعيا من خلال تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالمسؤولية الاجتماعية أضحت ضرورة حتمية في ظل بيئة العمل الجديدة التي فرضتها ظاهرة العولمة والتي طرحت العديد من التحديات أمام المؤسسات.

وكما تسهم الصحة العامة الجيدة في التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع، وفي النمو الاقتصادي بمفهومه الضيق، لا يمكن تجاهل ضرورة مساهمة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في توفير المصادر المالية الضرورية للحفاظ على الصحة العامة، ما يجعل هذه العلاقة تبادلية، حيث يصب كل طرف منها في مصلحة الآخر. وهو ما لو تحقق فمن شأنه ضمان التغطية الصحية الشاملة، وتحقيق عدالة التوزيع للخدمات الطبية، ما يعتبر عاملاً أساسياً في توفير الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كون الرعاية الصحية حق من الحقوق الاجتماعية الأساسية، يؤدي فقدانها وانتقاصها إلى الاضطرابات وإلى زعزعة الاستقرار المجتمعي.

أولا. التنمية المستدامة

1. مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مصلح التنمية المستدامة في سنة 1972، في مؤتمر الأمم المتحدة بخصوص البيئة في ستوكهولم، وقد تم إعطائه تعريف رسمي في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في أفريل 1987،

حيث تم تعريف التنمية المستدامة على أنها" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" [1]، كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية ، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة.

في سنة 1992 عقدت قمة الأرض في البرازيل(ريودوجانيرو) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي نتج عنه (الاجندة21) والتي تمثل منهاج عمل منذ انعقاد المؤتمر وللقرن الواحد والعشرين للحكومات، وكالات التنمية، منظمات الامم المتحدة والمنظمات الغير حكومية في كافة المجالات التي تلوث البيئة.

تكونت الاجندة 21 من (40) فصل أكدت على التنمية المستدامة من خلال عدة أطروحات تتعلق باستخدام الموارد والعناية بالأرض والجو، ووجهت الحكومات بوضع القوانين والتعليمات والنظم لتشجيع الاستخدام الرشيد لموارد الارض وإعطاء اهمية لزراعة الارض ووضع أسس وطرق جديدة لإدارة البيئة.

ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة من تدهور البيئة (التصحر وندرة المياه الصالحة للشرب، الاحتباس الحراري، الجفاف العواصف، الفيضانات ...الخ) وذلك من جميع النواحي (الاقتصاد، المجتمع أو البيئة) والتي تمثل المركبات الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة. [2]

كما يتضمن اعتماد التنمية المستدامة، عنصرًا جوهريًا في مخططات الدول والشركات على حد سواء، وخصوصًا فيما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشاريع الاستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على المياه الصالحة للشرب. ومن أجل معالجة الفقر في العالم سوف يتطلب ذلك منح أكثر البلدان فقرًا، إعفاءً دائمًا من الديون وتحقيق تجارة عادلة من خلال وصول البلدان النامية إلى الأسواق[3].

أيضًا في هذا السياق، صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا سنة 2002، وضّم، إضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، عددًا كبيرًا من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة". شدّد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل

التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة[4].

مما سبق تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤه للموارد الطبيعية والاجتماعية.

2. أسس وأهداف التنمية المستدامة

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وكانت أهمها:

1-أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

2-لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

3-يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4-لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

5-لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية[5].

أما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فيمكن تحديد ثلاث محاور رئيسية بحيث ينطوي كل محور على العديد من الأهداف الفرعية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم1. أهداف التنمية المستدامة

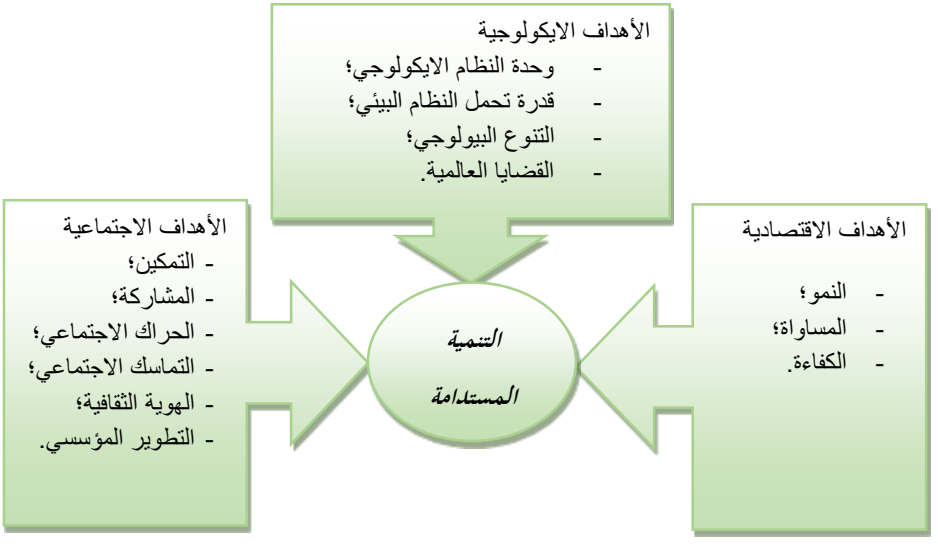

المصدر: ف. دوجلاس موسشيت. **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الدولية، 2000)، ص.72.

3. مؤشرات التنمية المستدامة [6]

في دورتها الثالثة عام 1995، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة. وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية

متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج. وإضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر، والصحة، وحق الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء، والشباب، والأطفال المعاقين، والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة.

كانت الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بشكل خاص التوصل في حدود عام 2001 إلى تحديد قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني.

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في شهر أوت من عام 1966 في وثيقة تعرف باسم " الكتاب الأزرق". هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ومنظمة طبقاً للإطار الكلاسيكي: تركيز، وضعية، إجابة. وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية وأهدافها وغاياتها.

طُلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات الـ 134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل وضعها. وبالنسبة لمنطقة أفريقيا، فقد وقع الاختيار على جنوب أفريقيا، وغانا، وكينيا، والمغرب، وتونس لهذا التمرين.

هذه المؤشرات مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية[7] هي: اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية.

1-1 البعد الإقتصادي:

ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الإقتصادي على البيئة والذي يتضمن:

1- معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية.

2- القضاء على الفقر.

3- الحد من التفاوت في توزيع الدخول.

1-2 البعد الاجتماعي:

ويتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في:

1- الحكم الرشيد؛

2- توفير الخدمات الصحية والتعليم؛

3-التحكم في النمو السكاني وتوزيع السكان.

1-3 البعد البيئي:

ويعني هذا البعد تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، ويتضمن هذا البعد:

1- المحافظة على الموارد المائية؛

2- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

1-4 البعد التكنولوجي:

ادى استخدام التكنولوجيا الى زيادة الانتاجية وانعكاسه على تحسين المستوى المعيشي ومن أهم ابعاده:

1- استعمال التكنولوجيا الانظف في الصناعة للحد من التلوث؛

2- تبني التكنولوجيا العالية.

ثانيا. المسؤولية الاجتماعية

1. تعريف المسؤولية الاجتماعية

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يجري تداولها عند الحديث عن التنمية المستدامة، ولقد تعددت التعاريف في هذا الصدد حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث:

يعرفها معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية على أنها سلوك أخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة مع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة مثل المساهمين، البيئة، المجتمع، الموردين، العملاء...[8]

كما يعرفها مجلس الأعمال الدولية للتنمية المستدامة على أنها التزام المؤسسة بالتصرف بشكل أخلاقي وكذا المساهمة بشكل مستمر في التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة في المجتمع.[9]

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتعرف المسؤولية الاجتماعية على انها التزام المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والمجتمع المحلي والعالمي من أجل تحسين نوعية الحياة لكل فرد في العالم.[10]

ورغم وجود العديد من الاختلافات في تحديد مفهوم موحد وشامل للمسؤولية الاجتماعية، إلا أن هناك العديد من نقاط التوافق بين هذه التعاريف المختلفة أهمها:

- التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية هي أداة من أدوات تحقيق التنمية المستدامة؛
- المسؤولية الاجتماعية ليست وليدة الالتزامات القانونية للمؤسسة وإنما هي جزء من ثقافة المؤسسة حيث أن هذه الأخيرة تلتزم بها لنيل رضا جميع أطراف المجتمع من اجل تحسين صورتها الذهنية؛
- الاستمرار في تقييد المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية وهذا ما يؤكد أنها من الركائز الإستراتيجية للمؤسسة، فقد انتقلت المؤسسة من مفهوم المسؤولية كمجرد تعامل وأصبحت هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسة لتحقيقه فانتقلت من المفهوم الاجتماعي إلى المفهوم الاقتصادي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1. المسؤولية الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والاجتماعي

النموذج الاقتصادي يركز على	النموذج الاجتماعي يركز على
- الإنتاج - استغلال موارد طبيعية - قرارات داخلية قائمة على أساس أوضاع السوق - العائد الاقتصادي (الربح) - مصلحة المؤسسة أو المدير أو المالكين - دور قليل جدا للحكومة	- نوعية الحياة - المحافظة على الموارد الطبيعية - قرارات قائمة على أساس اوضاع السوق مع رقابة متنوعة من المجتمع - الموازنة بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي - مصلحة المؤسسة والمجتمع - دور فاعل للحكومة

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي؛ صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال** (الأردن: دار وائل للنشر، 2005)، ص.54.

من هنا يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بإدراك المؤسسة أنها طرف من أطراف المجتمع الذي تسعى للمحافظة على مصلحته.

2. ابعاد المسؤولية الاجتماعية

يمكن توضيح الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2. أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين؛ - احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي؛ - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	- حماية المستهلك من المواد الضارة؛ - حماية الأطفال صحيا وثقافيا.
	حماية البيئة	- منع التلوث بشتى أنواعه؛ - صيانة الموارد وتنميتها؛ - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها.
	السلامة والعدالة	- تقليل إصابات العمل؛ - تحسين ظروف العمل ومنع المسنين وصغار السن؛ - منع التمييز على أساس الجنس أو الدين؛ - توظيف المعوقين.
الاجتماعي	المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية	- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف؛ - مراعاة حقوق الانسان؛ - احترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك.
	نوعية الحياة	- نوعية المنتجات والخدمات المقدمة؛ - المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع.

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي؛ صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال** (الأردن: دار وائل للنشر، 2005)، ص.82.

3. مستويات المسؤولية الاجتماعية

يعتبر الباحث Caroll من أهم الباحثين في مجال المسؤولية الاجتماعية، والذي يعتبر أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بأربعة أنواع من المسؤوليات وقد مثلها في هرم يسمى في عالم إدارة الأعمال بهرم Caroll وهو الموضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 2. هرم Caroll

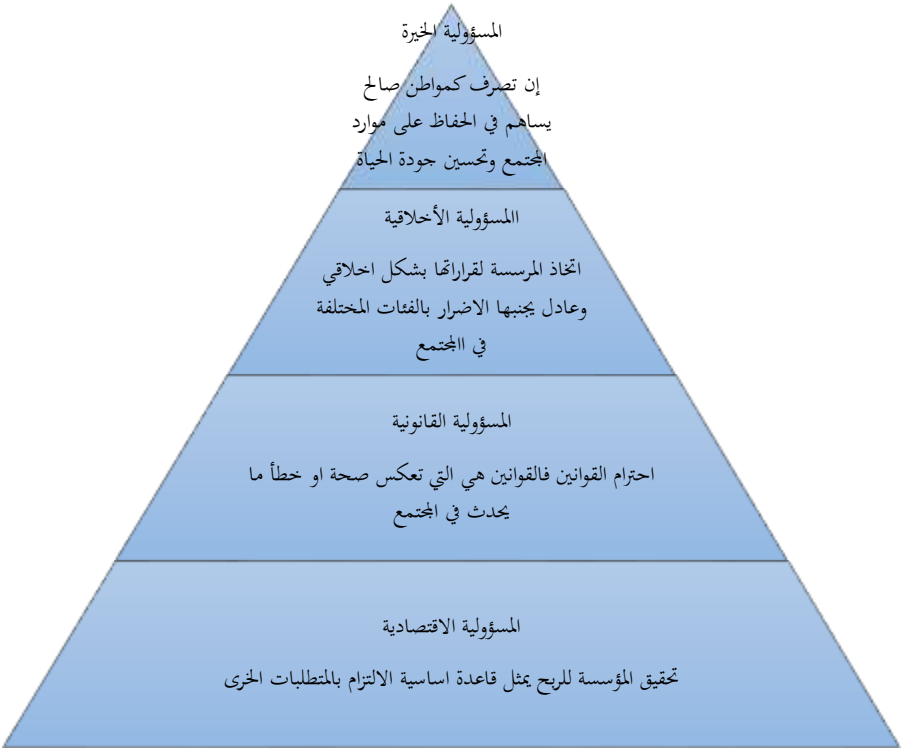

Source: Archie B. Caroll. **"The pyramid of corporate social responsibility, toward the management of organizational stockholders,** N4, 1979. P.42.

4. أهمية المسؤولية الاجتماعية

إن تبني المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في ممارسة دورها الاقتصادي يطور من أدائها ويحسن من صورتها أمام عملائها وسائر المجتمع مما يساهم في تحسين وضعها التنافسي ويعود عليها بمردود مادي. والجدول الموالي يوضح دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الميزة التنافسية:

الجدول رقم 3. المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية

المسؤولية الاجتماعية كأداة في تحقيق الميزة التنافسية	*الآلية*
الشرعية والترخيص بالنشاط المسؤولية الاجتماعية أداة للتسويق تضمن سمعة المؤسسة	حصول المؤسسة على ترخيص لممارسة نشاطها يكسبها سمعة وثقة لدى عملائها وبالتالي ميزة تنافسية
ارتفاع التكاليف التي يتحملها المنافسون المسؤولية الاجتماعية وسيلة لتغيير قوى المنافسة.	تأكيد المؤسسات الممارسة للمسؤولية الاجتماعية على اللوائح والقوانين المؤكدة لضرورة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يزيد من التكاليف لدى باقي المؤسسات لمواكبة المؤسسات المنافسة ويزيد من صعوبة دخول المنافسين الجدد والمحتملين.
جذب اليد العاملة الأعلى مردودية حيث أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية تدل على الجودة في سوق العمل.	تساهم المسؤولية الاجتماعية في استقطاب اليد العاملة الكفؤ
زيادة المبيعات المسؤولية الاجتماعية اداة تسويقية تؤثر في الزبون	المسؤولية الاجتماعية تحسن من الصورة الذهنية لمنتجات المؤسسة لدى زبائنها وتحقق تموقع تسويقي مميز للمؤسسة
الفاعلية التنظيمية فالمسؤولية الاجتماعية اداة للتحكم في التكاليف واداة للإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية	المسؤولية الاجتماعية تسمح بالتحكم في الوفورات الطاقوية من خلال الحد من هدر الموارد وتخفيض المخاطر الاجتماعية البيئية كما تؤثر على السلوك والرضا الوظيفي وتمنح دور إضافي لأداء الموارد البشرية.

Source : Jean-Pascal Gond; Jaques Igland, « **Manager la responsabilité sociale de l'entreprise »**, http://www.dareios.fr/ftp/RSE/RSE_132-137.pdf.

وعلى مستوى المجتمع تساهم المسؤولية الاجتماعية على بعث شعور بالعدالة الاجتماعية لدى جميع أطراف المجتمع نتيجة تحسن نوعية الخدمات وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص. مما يزيد من ضرورة الاهتمام بتحقيق الاندماج بين المؤسسات والمجتمع، وهو ما يعود بالإيجاب على المستوى الكلي، حيث تساهم المسؤولية الاجتماعية في تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في مجال

الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية؛ وذلك من خلال مساهمة المؤسسات المتبنية لهذا المفهوم المهم في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.[11]

5. التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية

- **التنمية المستدامة الذاتية للمجتمع**: تتمثل أهم عناصر التنمية المستدامة للمجتمع في:[12]
  - ✓ التركيز على رفع درجة الوعي العام مما يمكن كل أطراف المجتمع من المشاركة في مشروعات التنمية الاقتصادية والإنسانية بمختلف مستوياتها؛
  - ✓ توسيع دور الجامعات ومراكز البحوث في عملية التنمية لدعم دور المجتمع المحلي في دفع التنمية بشكل مستمر؛
  - ✓ التركيز على تنمية ثقافة الحوار كأهم الآليات لتحقيق المشاركة المجتمعية، ودعمها كعنصر أساسي في كل برامج بناء القدرات المحلية.
- **التنمية المستدامة وأصحاب المصالح**:

وفقا لـ A. Fernandez يتمثل أصحاب المصالح في: المساهمون، الزبائن، العمال، الشركاء، المجتمع بصفة عامة.[13] إلا ان هناك بعض الدراسات التي تضيف أطراف أخرى وهي البيئة الطبيعية وجماعات الضغط، الحكومة، المنافسون وكذا الموردون. وممارسة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة تستدعي إشراك اصحاب المصالح في هذه العملية، والشكل التالي يوضح ابعاد التنمية المستدامة للمؤسسة وعلاقتها بأصحاب المصالح.

الشكل رقم 3. ابعاد التنمية المستدامة للمؤسسة وعلاقتها بأصحاب المصالح

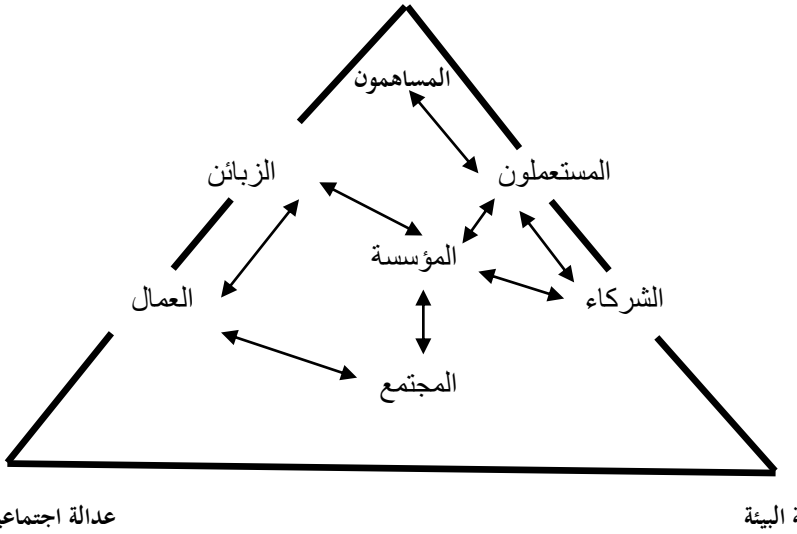

Jean Supizet, **Le management de la performance durable** (Paris : Edition d'organisation, 2002), P.75.

يتضح من الشكل أن المؤسسة وراء سعيها لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تحقق التوازن العام بين الأبعاد الثلاثة المتمثلة في الأداء الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، بمعنى أن مصلحة أصحاب المصالح يجب ان تتوافق مع الصالح العام.

6. نتائج بعض الدراسات السابقة حول انعكاسات ممارسة المسؤولية الاجتماعية على المؤسسة:

أثبتت دراسة اجريت في فرنسا سنة 2003 على ستة دول اوروبية أن تطبيق المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يعود على أصحاب المصالح إيجابا حيث أن:

- ✓ 14% من العينة ترى أن المؤسسة التي تنتهج التنمية المستدامة تكون لديها القدرة على استقطاب يد عاملة مؤهلة؛
- ✓ 27% يرون انها تساعدهم على تحسين علاقاتهم بأصحاب رؤوس الموال؛
- ✓ 33 % يرون أنها أداة من ادوات تحفيز العمال؛

- ✓ 47% يرون انها تساعد على تحسين العلاقة مع جماعات الضغط والمنظمات الغير حكومية؛
- ✓ 56% يرون انها تساعد على تحسين العلاقات مع السلطات العمومية والجماعات المحلية؛
- ✓ 92% يرون أنها تساعد على تساعد على تحسين صورة المؤسسة أمام المستهلكين.

وفي دراسة اخرى أجرتها شركة Sofres الفرنسية المختصة في سبر الآراء حول رأي المجتمع في المؤسسة المسؤولة اجتماعيا، كانت النتائج المتعلقة بآراء المجتمع حول التزام المؤسسة نحو اصحاب المصالح كما يلي:

- ✓ زبائنها بنسبة 78%؛
- ✓ عمالها بنسبة 71%؛
- ✓ البيئة بنسبة 22%؛
- ✓ المجتمع المحلي بنسبة 17%؛
- ✓ المساهمين بنسبة 6%.

إن المسؤولية الاجتماعية لا تختلف عن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة والتي تصب في مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية في وضع السياسات التنموية.

ثالثا. الرعاية الصحية ومتطلبات التنمية المستدامة

يشير مصطلح النمو الاقتصادي في أبسط صوره، إلى سبل زيادة الإنتاجية ورفع حجم الدخل القومي، ما يجعله جزءاً من المفهوم الأوسع للتنمية أو التطور الاقتصادي والذي يشمل رفع مستوى الأداء الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع. بمعنى أن النمو الاقتصادي يزيد من ثراء المجتمع، ومن مستوى الدخل والإنتاجية العامة، أما التنمية فتتضمن الظروف الاجتماعية والسياسية والصحية التي يعيش فيها الأفراد، وتسعى إلى تطوير هذه الظروف بالتزامن مع النمو الاقتصادي.

لذا يمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها مفهوم أكثر شمولية، لا يأخذ في الاعتبار المقاييس الكمية فقط للاقتصاد، بل يعتد أيضاً بالمقاييس النوعية، والتي يمكن تحسينها من خلال الجهود المشتركة والدائمة لواضعي السياسات، ولمتخذي القرارات، وللقطاعات الاقتصادية. هذه الجهود غالباً ما تشمل جوانب مختلفة من النشاط الاقتصادي ومن الحياة الإنسانية، مثل تطوير رأس المال البشري، وإنشاء وصيانة البنية التحتية، ورفع مستوى التنافسية الاقتصادية، وتحقيق الاستدامة

البيئية والعدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الصحية والعلاجية، ونشر الأمن والاستقرار، ومكافحة الأمية، وغيرها من المبادرات التي تحسن الظروف المعيشية للأسر والأفراد.

تلك الجوانب المختلفة والمتعددة، شكلت المحور الرئيسي لمناقشات وفعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمعروف اختصار بـ"ريو 2012"، في إشارة إلى زمان ومكان انعقاد المؤتمر في مدينة "ريو دي جانيرو" البرازيلية، أو بـ"ريو+20" في إشارة إلى الفترة الزمنية التي انقضت منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في المدينة نفسها عام 1992، والذي عرف بقمة الأرض ودفع حينها بجوانب وقضايا التنمية المستدامة إلى مكانة متقدمة على أولويات المنظمة الدولية والمجتمع الدولي برمته.

ومثله مثل بقية المؤتمرات السابقة للأمم المتحدة عن التنمية المستدامة، نجح المؤتمر الأخير الذي انتهت فعالياته في الثاني والعشرين من الشهر الجاري، في تبني إجراءات عدة، تحمل في طياتها إمكانية المساهمة في صياغة عالم أكثر ثراء، وعدلاً، ومراعاة للبيئة، وأقل فقراً، وظلماً، وتلوثاً. ومن بين هذه الإجراءات احتلت العلاقة بين الصحة والتنمية أهمية خاصة، وهي الأهمية التي تضمنتها الوثيقة النهائية للمؤتمر بعنوان "المستقبل الذي نبتغيه"، من خلال نصها على حقيقة أن الصحة الجيدة –للأفراد والمجتمعات – هي شرط مسبق، ومخرج أساسي، ومؤشر مهم، على تحقيق التنمية المستدامة. وهو أيضاً ما عبّرت عنه مديرة منظمة الصحة العالمية بقولها "إن التركيز على العلاقة بين الصحة وبين التنمية المستدامة أمر حيوي، كون الأشخاص الأصحاء أكثر قدرة على التعلم، وعلى الإنتاجية، وعلى المساهمة الفاعلة في مجتمعاتهم، كما أن البيئة الصحية شرط أساسي للصحة الجيدة".

ومن السهل إدراك حجم وأهمية العلاقة بين التنمية المستدامة والصحة من خلال الأمثلة التالية:

1- توافر مصادر متجددة ونظيفة للطاقة، خصوصاً لأغراض طهو الطعام والتدفئة، من شأنه أن يخفض بقدر كبير من الالتهابات الرئوية بين الأطفال، ومن أمراض القلب والرئتين بين البالغين، في المجتمعات التي تعتمد حالياً على مصادر غير نظيفة للطاقة، تسبب تلوث وتسمم الهواء داخل المنازل ومحال الإقامة.

2- الاهتمام بتخطيط المدن والمجتمعات العمرانية، وتضمينها وسائل مواصلات ومساكن تعتمد على مصادر طاقة نظيفة ومستدامة، من شأنه أن يقلل من عوامل الخطر خلف العديد من الأمراض المزمنة وغير المعدية، مثل أمراض القلب والشرايين الناتجة عن تلوث الهواء، وأن يحد

من انتشار طائفة الأمراض والعلل التي تترافق مع قلة النشاط البدني والرياضي، مثل السمنة والسكري، وأن يمنع الكثير من الإصابات والوفيات الناتجة عن حوادث السير.

3- توفير مياه نظيفة صالحة للشرب، ونظم صرف صحي فعالة ومتوافرة، يمكنه خفض انتشار العديد من الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق المياه الملوثة، ومن خلال نظم الصرف الصحي المتهالكة، أو غير المتوافرة من الأساس أحياناً.

4- الحفاظ على مصادر المياه العذبة، وإداراتها بشكل جيد، ما يمكن المجتمعات من إنتاج احتياجاتها من الغذاء، ويدرأ عنها شبح المجاعة، والمضاعفات الصحية الناتجة عن سوء التغذية.

5- التأكيد على أن جميع الوظائف، وأماكن العمل، تحقق الحد الأدنى من إجراءات الأمن والسلامة، وتتطابق مع المعايير الصحية، ما يحقق الوقاية من أمراض عدة، مثل الأمراض السرطانية، وأمراض الرئة المزمنة، بالإضافة إلى الوقاية من الإصابات والوفيات.

يتضح مما سبق أن الاهتمام بالعنصر البشري وصحته أهم محور في تحقيق التنمية المستدامة والتحي بالمسؤولية الاجتماعية.

خاتمة

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر.

وبالرغم أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات حقيقية جادة على طريق الاستدامة الحقيقية نحو التوفيق بين تلك التناقضات بين التنمية والبيئة الناتجة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين، مما يجعل البشرية تواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر وعدم التيقن. لذلك يجب دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة على السواء، وأن يكون ذلك التحول مصحوبا باهتمام بالبناءات السياسية الاجتماعية التي يمكن أن تكون أكثر دعما للاستدامة.

كان لنظرية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية ، الأثر البالغ والمباشر للإضرار بعملية التنمية المستدامة ، لاسيما في مجال الاستدامة البيئية، وتضطلع الشركات الكبرى لاسيما شركات الطاقة

والإنتاجية بالجزء الأكبر من المسؤولية ، تدفعها لذلك صفة المنافسة والسعي للنمو الإقتصادي ، ينبغي للتشريعات العالمية والعربية ، دولية كانت أو محلية ، أن تراعي التكامل بينها في التعامل مع فكرة النظرية المنطقية والإنسانية للتنمية المستدامة ، وعليها في هذا المجال مراعاة مكامن القلق وعوائق العمل بتلك النظرية، والتي يقع في مقدمتها التعامل التشريعي مع الشركات التجارية وضبط نشاطها التنافسي والاقتصادي بموجب مجموعة من الأطر القانونية التي تحقق بمجموعها فكرة مساندة للتنمية المستدامة ، والتي يطلق عليها الباحثون وبعض التشريعات مسمى المسؤولية الاجتماعية للشركات .

[1] . Patrick Widloecher ;Isabelle Querne, **Le guide du développement durable en entreprise** (Paris : éditions d'organisation EYROLLES, 2009), P. 14 .

[2] .idem.

[3] . Christophe Aguiton, **Le monde nous appartient** (Paris : éd plon, 2001), p. 107.

[4]. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 اوت . 4 سبتمبر 2002، ص. 15-10

[5] . Barbara; Ingham, **Economics and Developmen**t (London: Mc Graw – Hill Book Company , 1995), P.27.

[6]. تقرير **الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا** المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، (طنجة، المغرب: 13 -16 آذار/ مارس 2001).

[7] . نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "**التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية**" ،مجلة شؤون عربية، العدد 125 (القاهرة: 2006).

[8]. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

http://www.un.org/arabic/esa/progareas/socdev.html

[9] . Michel Capron; Françoise Quairel-Lanoizelée, **La responsabilité d'entreprise (**Paris : édition la découverte, 2007), P. 23.

[10] . Marie-Françoise Guyonnaud; Frédérique Willard. **Du mangement environnemental au développement durable des entreprises (France** : ADEM, 2004), P.5.

[11]. طاهر محسن منصور الغالبي؛ صالح مهدي محسن العامري. **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال** (الأردن: دار وائل للنشر، 2005)، ص.54.

[12]. صالح السحيباني. "**المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**" المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف (بيروت: 23-25 مارس 2009)، ص.9.

[13] . Alain Fernandez. **Les tableaux de bord des managers: le projet décisionnel dans sa totalité (**Paris: édition d'organisation, 2005), PP. 43-53.